سلام إلى «حكومة لا غالب ولا مغلوب»



تؤكَّد الأجواء والمعطيات التي رافقت اختيار الرئيس المكلف تأليف الحكومة، تمَّام سلام، أنّ هنالك توافقاً إقليميّاً. دوليّاً على تثبيت الاستقرار في لبنان ومنع انتقال الأزمة السورية إليه من خلال حكومة تترجم هذا التوافق على الساحة الداخلية تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب»، ليكون لبنان الوطن هو الغالب...

كان اللافت أمس الحضور السريع للسفيرين الروسي الكسندر زاسبيكين والايراني الدكتور غضنفر ركن ابادي الى دارة اَل سلام في المصيطبة لتهنئة سلام على تكليفه تأليف الحكومة وإعلان دعم بلديهما له، في الوقت الذي تلقّٰى الرئيس المكلُّف برقيتي تهنئة ودعم له وللبنان من خادم الحرمين الشريفين المِلك عبدالله بن عبد العزيز وولي عهده الأمير سلمان بن عبد العزيز، وهما برقيتان لم تعِتد القيادة السعودية ان توجِّههما الى ايّ رئيس حكومة لبنانية قبل ان يؤلف

ويرى مراقبون أنّ هذا الدعم الثلاثي السعودي ـ الروسي ـ الإيراني المتزامن يؤكُّد التوافق الكبير على تولي سلام رئاسة الحكومة، وهو في الواقع توافق على دعم الاستقرار في



التهنئة السعوديّة لسلام قبل التأليف تقديرٌ للعلاقة التاريخيّة بأل سلام

فإيران وحلفاؤها بلغوا مرحلة بدأوا يعتقدون معِها أنّ أيّ صدام في لبنان من شأنه أن يدمّره، وأن ينعكس على سمعتهم وعلى المقاومة ضدّ إسرائيل. والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الغربي تعتقد أيضاً أنّ مثل هذا الصدام

التوافق على سلام جزء من اتّفاق على تسهيل التأليف وقانون الانتخاب

إذا حصل سينعكس سلباً على لبنان وعلي ألمصالح الخليجية فيه، وكذلك من شأنه ان ينعكس سلبا على مجمل الأوضاع في المنطقة. ولذلك، يؤكِّد المراقبون انّ هناك اتفاقاً دوليّا ـ اقليميّا على تبريد الساحة اللبنانية، وهو تبريد لا يشعر فيه ايّ من الطرفين أنّه مغلوب، وهكذا وقع الخيار على سلام ليعيد تأكيد الشعار الخالد "لا غالب ولا مغلوب" الذي رفعه دائماً والده رئيس الوزراء الراحل المرحوم صائب سلام، فلا غالب ولا مغلوب في الساحة الداخلية، ولا غالب ولا مغلوب في الساحة الاقليمية، ولا غالب ولا مغلوب على الساحة الدولية.

وهذا التوافق الدولي، وإلى حدّ ما الاقليمي، كان عبر عن نفسه يوم طالبت قوى 14 آذار باستقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وهجمت على السراي الحكومي الكبير لإسقاط هذه الحكومة، إثر وقوع جريمة اغتيال رئيس شعبة المعلومات اللواء وسام الحسن، إذ هبّ سفراء الدول الكبرى سِريعاً الى القصر الجمهوري في سابقة فريدة وأكَّدوا من هناك دعم دولهم للاستقرار في لبنان، ما اظهر تصرّف فريق

14 آذار أنه جاء متعارضاً مع الارادة الدولية التي عبّر عنها اولئك السفراء، وهذه الإرادة ما زالت موجودة حتى الأَن، وهي التي وقفت وراء اختيار سلام لرئاسة الحكومة، وستتكفل تسهيل مهمته في تأليف هذه الحكومة.

كذلك فإنّ الشقّ الآخر من هذا التوافق الدولي هو أنّ الاتفاق على سلام يشكّل جزءاً من اتفاق أخر على قانون انتخابي مختلط بين النظامين الأكثري والنسبي (45 في المئة نسبيّا و55 اكثريا، او مناصفة حسب اقتراح رئيس مجلس النواب نبيه بري)، وهذا ما يفسّر مسارعة رئيس كتِلة

"المستقبل" الرئيس فؤاد السنيورة امس الى زيارة البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي بحضور نائب رئيس حزب 'القوات اللبنانية" جورج عدوان، وإعلانه التوافق على قانون الانتخاب العتيد، ما عزّز موقف "القوات" الداعي الى قانون انتخابي مختلط أمام الراعي، علماً أنّ رئيس تكتّل "التغيير والإصلاح' النائب ميشال عون كان تحدّث مِن البطريركية المارونية عن رغبته في تسهيل تاليف الحكومة، وقبل ذلك تحدّث عن قِانون انتخابي توافقي.

ولذلك، من المرجّح أن تكون حكومة سلام العتيدة، حكومة لا غالب ولا مغلوب، لأنّ المرحلة الجديدة مرحلة لا غالب ولا مغلوب ليس في لبنان فقط، وإنّما على المستوى العربي والإقليمي والدولي، بدليل أنّ سلام عندما كان يتلقَّى برقيّة الملك عبد الله في سابقة تعبّر عن تقدير المملكة العربية السعودية لآل سلام الذين تربطهم بها علاقة تاريخية، كان يستقبل في الوقت نفسه السفيرينِ الايراني والروسي،ِ وكل هذا يدل على أنّ الأمور مفتوحة على تأليف حِكومة تثبت الاستقرار في لبنان وتمنع انتقال الأزمة السورية

«على كوع» السراي... شيطانُ التأليف أم ملائكته؟



«اليوم خمرٌ وغداً أمْر». إنتهى خمرُ التكليف، وغداً أمرُ التأليف. فهل تستمرُّ النشوة أم يكمن الشيطان «على كوع» السراي، لملائكة التكليف الـ124؟

لم يكن الرئيس المكلف تمام سلام هو المفضل لدى تيار "المستقبل". ولم يكن الرئيس سعد الحريري مضطرا إلى إيقاظ زعامة سنّية بيروتية عريقة من سُباتها الطويل، بعدما وإجه التجربة الميقاتية المستجدة في طرابلس، واغلق باب الزعامة امام أل سعد في صيدا. لكنّ للظروف أحكاما. فقد تعذر إيصال البديل الحريري، فيما تمام سلام شخصية وطنية منفتحة ولا غبار عليها. والاهم انها تحظى بدعم سعودي. كما أن دار الفتوى ترتاح إلى الحماة التقليديين للمقاصد.

لكن القبول الإضطراري لتيار "المستقبل" بسلام كتسوية لا ينتقص من إخلاص التيار له في مهمته الشاقة. وفي المبدأ، لن يكون سلام أكثر دفاعا عن الحريري و14 أذار مما كان ميقاتي في حكومته. فميقاتي دافع عن المحكمة الدولية واللواء أشرف ريفي والقاضي سعيد ميرزا وسائر المحسوبين على الحريرية، كما لم يكن لرئيس حكومة من 14 اذار ان يفعله. وأما عن المأخذ الأذارية عليه، سواء في الملف السوري او سلاح "حزب الله"، فالجميع يدرك ان من الصعب على ايّ كان في رئاسة الحكومة ان يقوم بمواجهات لا طائل منها.

لكن سلام ليس رئيس الحكومة الأحبّ إلى قلب 8

آذار أيضاً. لقد غمروه بلطفهم «طبخة» للحكومة والإنتخابات وربما الرئاسة قد تكون سريعة أو تطول... وميقاتي في السراي «إلى حينه»! 🔀

حتى كاد يختنق. وفيما كان متوقعا أن يبدي "حزب الله" و"التيار الوطني الحر إعتراضهما على التسمية، ذهبا في شكل مفاجئ إلى تسميته. وحرم فريق 8 أذار خصومه من تسجيل التكليف في خانة إنتصاراتهم، بعدما

سجلوا إستقالة ميقاتي في هذه الخانة. 'رئيس بالتكليف" و"رئيس للتصريف" وفيما يبدو دعم 14 أذار لسلام محسوما، هناكِ رهان على دعم "حزب الله" وحلفائه. ويؤكد هؤلاء أنهم سيسمَّلون التأليف، وأن رسالة الدِعم الإيرانيةِ لسلام ترسّخ ذلك. لكن هناك مَن يعتقد ان هؤلاء "متاهبون'



لمواجهة "أخطاء" قد يرتكبها سلام في حقّهم. ففي الإطلالات الأولى بعد تكليفه، حاول سلام ان يتحفظ في مواقفه. لكنه أطلق مواقف مثيرة للجدل في 8 آذار، ومنها أن "قرار الحرب والسلم يجب أن يكون في يد المرجعيات الشرعية"، و"دعم حرية الشعب السوري". ويحاول سلام الإنطلاق من "إعلان بعبدا" من دون المرور على "ثلاثية" الجيش والشعب والمقاومة. ولولا أن التكليف ما زال طري العود، والرئيس المكلف في شهر العسل السابق لإستشارات التاليف، لما مرّت هذه المسائل في... سلام.

وأساسا، إن تسمية سلام لحكومته "حكومة المصلحة الوطنية"، كتسوية بين "الحكومة الحيادية" و"حكومة الوحدة الوطنية"، تبِّمّ عن إشكالية قاسية سيواجهها ولا تتعلق بحصص او توزيع لحقائب، بل بفلسفة الوظيفة المطلوبة من هذه الحكومة. وفي التأليف، سيكون الخلاف كبيرا حول هذه النقطة كمنطلق، ثم

وهنا يكمن الرهان. ففي موازاة الرغبة في التسهيل ليس هناك تساهُل في التأليف. فالتكليف مرّ مراعاة للرغبة في تهدئة اللعبة وملاقاة للإنفتاح السعودي. ويؤكد المطلعون ان طهران دفعت نحو هذا الإنفتاح، لعله يؤتي ثماره في الملفِ السوري أيضا. ومن مصلحة المحور السوري. الإيراني أن يخفف الإنزلاق السريع نحو صدام مذهبي شامل يَخرج من سوريا إلى سائر جير انها، وفي توقيت ما زال مبكرا، أي ما دام نظام الرئيس بشار الأسد لم يصل إلى مازق حقيقي.

لكن تسهيل التكليف جاء في سلّة واحدة تتضمّن شروط التأليف التي تبلغها رئيس "جبهة النِضال الوطني" إلنائب وليد جنبلاط منذ اللحظة الأولى، وإلتزمها أمام "الحزب". فالحكومة الآتية لن تخرج في بيانها الوزاري عن سياق الحكومة الميقاتية في النظرة إلى المقاومة. إنها حِكومة سياسية او ذات طِابع سياسي. وهذا يعنِي ان لا إنتخابات في موعدها الأساسي في حزيران، وأن التأخير التقني إلى ما بين ايلول وتشرين الاول سيكون مناسبة لا لتأليف حكومة فحسب، بل لصوغ تسوية شاملة حول الحكومة والإنتخابات ورئاسة الجمهورية.

ومن هنا، ترجّح مصادر في 8 آذار أن يكون التأليف فرصة للتوافق على "طبخة" شاملة للإنتخابات والحكومة والرئاسة، شبيهة بتسوية الدوحة، قد تتمّ في بعبدا، وفي رعاية رئيس الجمهورية ميشال

فإذا نِجحت التسوية سريعاً، دخل سلام إلى السراي. وهو في أي حال يبدو مستعداً لكل الإحتمالات. وأما إذا طال امدها فسيكون هناك رئيس حكومة بالتكليفُ، ورئيس حكومة للتصريف. وستكون حكومة التصريف هي التي تدير البلد. وسيبقى ميقاتي في "سراياه" التي "لو دامت لغيره لما ألت إليه"...

فهل ستمرُّ الأزمة سريعاً ويرضخ الجميع للواقعية، أم تسود المراوحة؟

هنا، يجدر التمعُّن في ما كان يقصده الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله بقوله لميقاتي قبيل الإستقالة: "إفعَل ما تراه مناسبا"؟ ■